

**الاحكام النحوية بلفظ السماع في نماذج من الحروف
حتى القرن الرابع للهجرة**

**Grammatical rules based on transmitted
usage (hearing) in selected examples of
particles up to the fourth century AH**

فضيلة حسن احمد

Fadhila Hassan Ahmed

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

University of Samarra / College of Education / Department
of Arabic Language

E-mail: Eduhm230367@uosamarra.edu.iq

أ. د. رائد عبد الله حمد

Prof. Dr. Raed A. Hamad

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

“University of Samarra / College of Education / Department
of Arabic Language”

الكلمات المفتاحية: الأحكام النحوية، السماع، الحروف، اللغة العربية، القرن الرابع الهجري

**Keywords: Grammatical Rules, Samā' (Attested Usage), Particles,
Arabic Language, Fourth Century AH**

الملخص

تناول هذا البحث الأحكام النحوية التي صرح النحويون بسماعها عن يوثق بفصاحته من العرب في باب الحروف المختصة وغير المختصة حتى القرن الرابع للهجرة، فقد اعتُمدَ على استقراء نصوص النحويين المسموعة من الأوائل في مقدمتهم سيويه وتلاميذه ثم تحليل الصيغ الإصطلاحية المستعملة في نقل الشواهد المسموعة وأهميتها في إثبات الحكم النحويّ أو تقييده بعبارات (سُمعَ أو سمعناه) وغيرها من العبارات التي تعد إشارات منهجية لاستخراج الحكم النحوي من طور القياس الى طور التوثيق اللغوي.

لقد عالج البحث الاحكام النحوية بلفظ السماع في الحروف المختصة بوصفها المجال الحساس والمؤثر السماعي وذلك؛ لأهمية الحروف وارتباطها بالعمل النحوي المباشر، فالعرب لم تتعامل مع الحروف المختصة على انها عناصر جامدة وإنما هي أدواتٌ وظيفية تكيفت مع ما يقتضيه السياق. اما فيما يخص الحروف غير المختصة فقد اظهر البحث الاستعمال اللغوي لها كتقديم السياق الكلامي والحالة التي يعيشها المتكلم وقت إطلاق التراكيب كما في ظاهرة التذكّر في اثناء النطق او الحاق حروف ليست من أصل بنية الكلمة تفاديا لقطع الكلام.

ومن ذلك نستنتج ان المسموع في الموروث النحوي لم يكن عنصرا ثانويا بل هو أسّ اساس في رسم حدود القواعد النحوية من خلال الكشف عن الفارق بين استعمال اللغة الحي والنحو في صورته التجريدية.

Abstract

The study addresses grammatical rulings expressed through reported hearing in specialized particles, as they represent a particularly sensitive and influential domain of attested usage due to the central role of particles and their direct grammatical function. The evidence shows that Arabs did not treat specialized particles as rigid elements; rather, they functioned as adaptive tools whose use was shaped by contextual requirements.

With regard to non-specialized particles, the study reveals a strong connection between linguistic usage and the communicative context, including the speaker's cognitive and situational state at the moment of utterance. This appears in phenomena such as recalling or correcting an expression during speech, or the attachment of phonetic elements that are not part of the original word structure in order to avoid interruption or maintain the flow of discourse.

The study concludes that attested usage in the grammatical heritage was not a secondary source, but rather a fundamental basis for defining the limits of grammatical rules. It highlights the distinction between living linguistic practice and grammar in its abstract theoretical form, demonstrating that authenticated usage played a central role in shaping the descriptive boundaries of Arabic grammatical theory.

تُعدّ الحروف في العربية من أدقّ أبواب النظام النحوي وأشدّه ارتباطاً بوظائف المعنى والعمل؛ إذ يتوقف عليها ضبط العلاقات بين عناصر الجملة وتوجيه دلالاتها. وقد أولى النحويون عناية خاصة بهذا الباب، فميزوا بين الحروف المختصّة التي ترتبط بأبواب معينة وتؤثّر فيها عملاً، والحروف غير المختصّة التي تتّسع في الاستعمال ولا تنحصر في سياقٍ نحويّ محدّد. غير أنّ تتبّع نصوص التراث النحوي يكشف أنّ كثيراً من الأحكام في هذين البابين لم يُبنَ على القياس النظري وحده، بل تأسّس على ما صرّح النحويون بسماحه عن العرب الموثوق بفصاحتهم.

ويكتسب السماع في باب الحروف أهمية خاصة؛ لأنّ الحرف عنصر وظيفي دقيق، يتصل مباشرة ببنية التركيب ومعناه، وأيّ تغير في استعماله قد ينعكس على الحكم النحوي أو يوسّع حدوده. وقد أظهرت الشواهد المسموعة أن الحروف المختصّة لم تُستعمل دائماً وفق الصورة القياسية المستقرّة، بل وردت لها استعمالات خاصة اقتضاها السياق، مما يدلّ على مرونة وظيفتها وتكيفها مع مقتضيات الاستعمال. أمّا الحروف غير المختصّة، فقد كشفت النصوص المسموعة عن ارتباط استعمالها بالحال الكلامية وظروف الأداء، مثل ظواهر التذكّر أثناء النطق، أو تجنّب قطع الكلام، أو المحافظة على انسجام السياق الصوتي والدلالي.

ومن هنا تتجلّى القيمة المنهجية لصيغ النقل بلفظ السماع، مثل: (سُمع) و (سمعنا)، بوصفها إشارات علمية تدلّ على انتقال الحكم من دائرة الاستنباط والقياس إلى دائرة التوثيق اللغوي المباشر. فالسماع في هذا المجال لا يمثّل شاهداً جزئياً فحسب، بل يُسهم في رسم حدود القاعدة النحوية، ويكشف عن الفارق بين الاستعمال اللغوي الحيّ والبناء النظري المجرد.

وعليه يسعى هذا البحث إلى تتبّع الأحكام النحوية التي صرّح النحويون بسماحها في باب الحروف المختصّة وغير المختصّة حتى القرن الرابع للهجرة، وتحليل دلالاتها المنهجية، وبيان أثرها في

توجيه الحكم النحوي وتقييده، بما يبرز مكانة السماع بوصفه مصدرًا أصيلاً من مصادر التقعيد في النحو العربي.

التمهيد

يتأسس هذا البحث على مجموعة من المصطلحات المركزية التي تشكل الإطار المفاهيمي لدراسة الأحكام النحوية بلفظ السماع في الحروف المختصة وغير المختصة، ومن ثمّ كان من الضروري ضبط هذه المصطلحات لغةً واصطلاحًا، ليتدخل من خلالها مجال الدراسة وحدودها المنهجية.

أولاً: الحكم

لغةً:

يدلّ الحكم في اللغة على المنع والقضاء والفصل بين الأشياء، ومنه الحكم الذي يفصل بين المتنازعين، والحكمة لأنها تمنع من الخطأ (ابن فارس، 1979، مادة حكم؛ ابن منظور، 1414هـ، مادة حكم).

اصطلاحاً (نحوياً):

هو ما يقرره النحوي من قواعد أو توجيهات تتعلق بصحة التركيب اللغوي أو فساده، أو جوازه ومنعه، استناداً إلى السماع أو القياس أو غيرهما من أصول الاستدلال (السيوطي، 2006).

ثانياً: السماع

لغةً:

السماع هو إدراك الصوت بالأذن، ويطلق على ما يُتلقَى مباشرةً من المتكلم (ابن منظور، 1414هـ، مادة سمع).

اصطلاحاً:

هو ما ثبت عن العرب الفصحاء من كلام منقول بطريق الرواية الموثوقة، ويُعدّ الأصل الأول من

أصول الاحتجاج اللغوي، إذ تُبنى عليه القواعد النحوية، ويُقدّم على القياس عند التعارض (السيوطي، 2006؛ ابن الأنباري، 1957).

وتظهر أهميته في كتب النحاة من خلال العبارات الدالة عليه، مثل: (سمعنا)، و(سمعناه)، و(سُمع من العرب)، و(حدثنا من نثق به)، وهي إشارات منهجية تفيد توثيق الحكم وربطه بالاستعمال اللغوي المباشر.

ثالثاً: الحرف

لغة:

الحرف في اللغة: هو الطرف أو الجانب، ويُطلق على الجزء من الشيء (ابن فارس، 1979، مادة حرف).

اصطلاحاً:

هو ما دلّ على معنى في غيره، ولم يظهر معناه مستقلاً بنفسه، بخلاف الاسم والفعل (سيبويه، 1988).

رابعاً: الحروف المختصة

هي الحروف التي تختصّ بالدخول على نوع معيّن من الكلم، فتعمل فيه أثراً نحويّاً ظاهراً، كاختصاص بعض الحروف بالأسماء مثل: (إنّ، لیت، لعل)، أو بالفعل مثل: (لم، لن، قد). ويترتب على هذا الاختصاص أثر إعرابي أو تركيبی مباشر (ابن هشام، د.ت؛ المرادي، 1992).

خامساً: الحروف غير المختصة

هي الحروف التي لا تختصّ بنوع واحد من الكلم، أو لا تُحدث عملاً نحويّاً مباشراً، بل تؤدي وظيفة دلالية أو سياقية، ويُفهم أثرها من خلال الاستعمال والسياق أكثر من ارتباطها بعمل إعرابي محدد (المرادي، 1992).



الإطار المفاهيمي للبحث

يتبين من خلال هذه المصطلحات أنّ الدراسة تتصرف إلى تتبّع الأحكام النحوية التي قيدها النحويون بلفظ السماع في باب الحروف، بوصف السماع أداةً توثيقية تنقل الحكم من حيز القياس النظري إلى حيز الاستعمال اللغوي الموثوق، ولا سيما في المواضع التي تظهر فيها مرونة الحرف وتكيّفه مع مقتضيات السياق.

المطلب الأول

الاحكام النحوية بلفظ السماع في نماذج من الحروف المختصة

وهي على النحو الآتي:

1. اقتران (إن) المخففة باللام توكيداً

قال سيبويه: ((حدثني من لا أتهم عن رجلٍ من أهل المدينة موثوقٌ به، أنه سمعَ عربياً يتكلمُ

بمثل قولك: إن زيداً لذهب)) (سيبويه، 1988، 152/3)

يُعدُّ مجيء (إن) المخففة مع اسمها الظاهر واللام التي دخلت على الخبر بناءً لغوياً خارجاً عن الحالة النمطية لعمل (إن) المخففة من الثقيلة، فلم تكن مهمة بعد تخفيفها وإنما احتفظت بأثرها المعنوي داخل التركيب في افادتها التوكيد، وقد دخلت اللام حداً فارقاً بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة منعا من حدوث اللبس في فهمها، فالعرب لم يتعاملوا -على ما يبدو- مع هذا الحرف على انه عنصر نحوي جامد ولكنهم استعملوه أداة تقبل التوظيف حسب ما يقتضيه المقام، فاللام الداخلة على خبر (إن) لم تحدث اثراً اعرابياً بل احدثت اثراً في توجيه المعنى.

فقد ذكر سيبويه أنّ (إن) تكون بمعنى (ما) النافية، ومنه قوله تعالى: **چ گ گ و و و چ** [الملك 20]، أي: الكافرون إلا في غرور. وبذلك تكون قد صرفت الكلام إلى الابتداء، كما صرفت (ما) إلى الابتداء في (إنمّا)، نحو قولك: (ما إن زيداً ذاهباً)، ومن ذلك قول فروة بن مسيك:

وما إن طُبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَ (الأخفش، 1990، 120 / 1)

وهي مكسورة أبداً إذا كانت بمعنى (ما) النافية، كقوله تعالى: **چ چ چ چ چ چ** [الاسراء 52]، وتكون للمجازاة كقوله تعالى: **چ گ گ گ چ** [التغابن 14]، وتزاد (ما) مع (إن)، نحو قولك: (ما إن هذا زيدٌ)، عندئذٍ لا يُنصَبُ الخبر ب(إن)، كما في الشاهد الشعري أعلاه (الأخفش، 1990، 120 / 1)، وقال المبردُ ((فإن قال قائل: فما بالها لما خففت من التثنية المكسورة اختير بعدها الرفع ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضم

الثقيلة، ومثل ذلك ما سُمِع من العرب في قولهم: (إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ)، و(إِنْ عَمْرُوٌ لَخَيْرٌ مِنْكَ)، فلما خَفَّت النون صارت بمنزلة (لِكُنْ) المخففة، وألزمها (اللام) كي لا تلتبس بـ (إِنْ) التي هي بمنزلة (ما) النافية.

2 - إذا كانت (إِنْ) مشددة عاملة فيعربُ (هذان) اسمها، وهو على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون المثني بالالف في جميع الحالات الاعرابية، فـ (هذان) اسم منصوب لكن العلامة مقدرة عليه غير ظاهرة.

3- والنحويون القدماء يرون أنّ هناك ضمير شأن محذوفاً، وتقدير الكلام: (إنه هذان لساحران)، وخبر (إن) الجملة الاسمية (هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) و(اللام) في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ، والتقدير: (إنه هذان لهما ساحران)، وأصحابُ هذا الرأي عندهم (الهاء) اسم (إن) و(هذان) مرفوعٌ بالابتداء وما بعده خبر للمبتدأ (أيوب، 2015، 90 / 12).

2 . استعمال (ما أدري أنه...) سماعاً

جاء في شرح السيرافي: ((وحكى الكسائي قال: سمعتُ رجلاً يقول: (ما أدري أنه صاحبها) يريدُ لعلَّه صاحبها)).

الظاهر في هذا التركيب انه جملة خبرية مفادها نفي العِلْم غير ان قصد المتكلم حسب تصريح الكسائي هو افادة معنى الترجي وهو ما عبر عنه بـ (لعلَّه صاحبها)، فانتقل التركيب من وضع الإخبار الى وضع التوقع والاحتمال. وجاء في الكتاب أنّ الخليل قال: ((هي بمنزلة قول العرب:

(أنتِ السُّوقُ أَنتِ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً)، أي لعلَّك)) (سيبويه، 1988، 3 / 123) وقرأ أهلُ المدينة (إنَّها

إذا جَاءت لَا يُؤْمِنُونَ) (وهي قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع والأعمش وحمزة، فهم يقرؤونها (أنها)

(الانباري، 1971، 2 / 642)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والأعشى عن أبي بكر عن

عاصم (إنَّها) بكسر الألف، وروى نُصير عن الكسائي (إنَّها) بكسر الألف، وكذلك روى الجعفي

عن أبي بكر عن عاصم، ولم يحفظ يحيى عن أبي بكر في هذا كسراً ولا فتحاً، (الازهري، 1981،

1 / 378)، ويزعمُ سيبويه عن الخليل أن معناها (لعلها) إذا جاءت لا يؤمنون (الأخفش، 1990،
2 / 282)، وذكر الزجاجي أن مجيء (أن) المفتوحة المشددة التي بمعنى (لعل) هي لغة مشهورة
معروفة، وردت كثيراً في كلام الفصحاء من العرب وفي القرآن الكريم. (الزجاجي، 1985، 137)،
ونقل عن سيبويه أنه قال للخليل: ((ما تأويل من قرأ (قل) إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا
جاءت لا يؤمنون) بالفتح قال: تأويله لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ولا يجوز أن تكون منصوبة بإيقاع
يشعركم عليها لأنه يصير عذراً للقوم في طلبهم الآيات قال: والعرب تقول امض إلى السوق أنا
نشترى غلاماً يريدون لعلنا نشترى غلاماً)) (الزجاجي، 1985، 137)، وقد أنشد أبو عليّ الفارسيّ
بيتاً لعديّ بن زيد :

أعاذلُ ما يُدريكُ أنّ منيّتي إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغدِ
وفُشِّرْتُ على معنى (لعلّ منيّتي) ، واستدلّ على جودة هذا التفسير وصحة معناه مجيء (لعلّ
بعد العلم) في القرآن الكريم ، كقوله تعالى: **چ پ پ پ پ** **چ** عبس3 ، وقوله : **چ ف ف ف**
ف ف **چ** الشورى17، ويرى المرزوقي(ت 421هـ) ، أنه لا يجوز فتح (أن) في هذه الآية
القرآنية لأن الكلام منقطع عن الأول ، وفيه إخبار بأن الذين نزلت الآية فيهم لا يؤمنون ، والقراءة
بفتح (أنّ) تبطلُ المعنى وتجعلُ لهم عذراً في عدم الإيمان ، وهذا مما لا يجوز، أمّا في حال
كُسِرَتْ (إنّ) ، يكون المعنى (إنّهم مع الآيات يعاندون أيضاً فلا يؤمنون) ، ولم يهمل المرزوقي
الوجه الآخر، وهو الفتح ، وهو جريان (يشعر) مجرى (يدري) ، لأنهما متفقان في المعنى، ثمّ
يجعل (أن) بمعنى (لعلّ) كما قالت العرب: (أنت السوق أنك تشتري) ، أي (لعلك تشتري شيئاً) ،
وبذلك يكون التقدير (ما يدريكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) (الرماني، 1986، 219)، ولم يستحسن
ابن يعيش تعليق (أنّ) بـ(يشعركم) لأنّه يصير كالعذر لهم ، فقال : ((كأنه أبهّم أمرهم، فلم يُخبر

عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليقُ (أَنَّ) بـ (يشعركم)، لأنَّه يصير كالغُذْر لهم))، وجاء في شرح التسهيل أنَّ الأخفش استشهد على مجيء (أَنَّ) بمعنى (لعلّ)، بقول الراجز:

قلْتُ لِشَيْبَانَ ادُنْ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نُعَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ

(هذا البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي، (ابن قتيبة، 1989، 1 / 363)

كما استشهد بقول امرؤ القيس في (لأنَّ):

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّنا نَبْكِى الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنَ حِذَامِ

وقد يكون حملُ (لعلّ) على (عسى) مستباحاً، وجاء في معاني النحو أنَّ (أَنَّ) هي ليست في معنى (لعلّ) فقط بل هي لغةٌ فيها عند بعض النحويين (السامرائي، 2000، 1 / 298).

الظاهر في هذه المسألة أنَّ (أَنَّ) لم تؤدِّ الوظيفة الاصلية التي اختصت بها وهي (التوكيد المحض) بل جاءت في سياق غير التوجيه الدلالي، فالعرب لم تستعمل حرف الترجي صراحة، وإنما استعملته في تركيب لغوي خبري، ادى الغرض الدلالي الذي تؤديه (لعلّ)، ولا يجوز حمل عبارة (ما أدري أنه) على أدوات الترجي الأخرى، ولا يمكن ان يكون بديلاً صناعياً، لأنه استعمال سماعي يرتبط

ببنية المتكلم الخاضع لحالة ما.

المطلب الثاني

الاحكام النحوية بلفظ السماع في نماذج من الحروف المختصة

وهي على النحو الآتي:

1. ظاهرة التذکر أثناء النطق

جاء في الكتاب: ((وَسَمِعْنَا مَنْ يُوثِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ يَقُولُ: (هَذَا سَيْفِي)، يَرِيدُ (سَيْفٌ)، وَلَكِنَّهُ تَذَكَّرَ بَعْدَ كَلَاماً وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَقْطَعَ اللَّفْظَ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفٌ سَاكِنٌ، فَيُكْسَرُ كَمَا تُكْسَرُ دَالٌ قَدْ)) (سيبويه، 1988، 4 / 216).

في هذه المسألة جاء المسموع عن يوثق بعربيته يقول (هذا سَيْفِي) يريد (سيف) ولكنه تذكر بعد كلاماً ولم يرد ان يقطع الكلام ، لان التنوين حرف ساكن فيلجأ الى الكسر كما يكسر دال (قد) فاللفظ عند العرب لا يفهم على أساس الصورة اللفظية وحدها ولكنه يفهم أيضا في مجال النطق المستمر وتدفق الكلام من افواه المتكلمين، فالقضية ليست قاصرة على البنية الصرفية فحسب، ولكنها تتعلق بالبنية الصوتية عند الأداء، ولما جاء سيبويه بهذا الشاهد ، فلأنه توثيق سماعي يؤكد ان الظاهرة اللغوية لا يمكن تحليلها من داخل التركيب النحوي فقط ، وانما يكون تحليلها غالبا بوصفها نتاجا من نتاجات آلية النطق واسترسال العربي في كلامه فأصل التركيب (هذا سيف) بتنوين الضم، لكن المتكلم عندما أراد الحاق الضمير الخاص به لم يرغب في قطع العبارة لأنه كان مسترسلا في الكلام لذلك عدل الى كسر التنوين فصارت (هذا سَيْفِي). فسيبويه يعلل تحول تنوين الضم الى كسر كون الأول ساكنا فهو يقبل الكسر عند الوصل، وهذا على قياس كسر دال (قد) إذا جاء بعدها ساكن، فالكسر في هذا الشاهد هو حل صوتي وليس حركة اعرابية او تغيير وظيفة.

لقد احتج سيبويه على حركة الساكن في القوافي بـ (الكسر) ، فالمُتَذَكَّرُ في كلام العرب حين يقف على متحرك ، وتذكَّرَ ما بعد ذلك المُتَحَرِّكُ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ، وَمِمَّا سُمِعَ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : (سَيْفِي) ، فَالتَّنْوِينَ نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ أَرَادَ أَنْ يَصِلَهُ بِكَلَامٍ بَعْدَهُ فَنَسِيَ

ذلك الكلام ، فوقف متذكراً له فكسر النون الساكنة التي هي التتوين نفسها ، ثم ألحقها ياءً ، وقال ابن جنّي : ((هذا سيفني وهو يريد: (سيف) من أمره كذا، أو من حديثه كذا، فلما أراد الوصل أثبت التتوين، ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حرّكه بالكسر كما يجب في مثله ، ثم أشبع كسرته، فأنشأ عنها ياء فقال: سيفني ، هذا حكم الساكن الصحيح عند التذكّر (ابن جنّي، د.ت، 3 / 133)، وجاء في المفصل في الباب السادس والعشرين في حرف التذكّر ، هذا سيفني ، وقصده (سيف) من صفة كيت وكيت (الزمخشري، 1993، 467)، فمده التذكّر لا توصل ب (هاء السكت) ، فالمتذكّر ليس واقفاً، وأنّ (هاء) السكت تُزاد في الوقف، أو في الموضع الذي يُنوي الوقف عليه، والأجود وصل مده الإنكار ب (هاء) السكت ، لأنّ المنكر واقفٌ ولولا وقوفه ما أتى بالمدة الدالة على الإنكار (ناظر الجيش، 2008، 9 / 4563).

2. ظاهرة التغيير التركيبي الناتج عن المتداول في الكلام

جاء في الكتاب أنّ الحارث بن زُفر قال:

أبا مالكٍ هل لُمْتُني مُذ حَصَصْتَنِي على القتلِ، أم هل لامني لك لائمٌ

(سيبويه، 1988، 3 / 176)

ثم قال سيبويه: ((وكذلك سمعناه من العرب)) (سيبويه، 1988، 3 / 177).

لم يكن هذا النص شاهداً على إثبات قاعدة نحوية بقدر ما يهدف الى تقرير ما ورد من كلام العرب سماعاً، ففي هذه المسألة تداخلت أدوات الاستفهام مع ضمائر الخطاب والزمن تداخلاً يخرج عن المألوف في التركيب النحوي، فالشاهد يلفت النظر الى طريقة بناء السؤال في سياق البيت الشعري. فقد قال الخليل: ((اعلم أنّ ألف الاستفهام أمارتها يغنى علامتها (أم) نحو قول الله عز وجل ﴿ وَكَيْفَ نَقُولُ لِمَنْ آمَنَ مِنْكُمْ إِذْ أَخَذَ مِنَ النِّفَالِ الْوَعْدَ أَنْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْتَضُوا الْحَرْمَ أَلْفَافًا أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَوْمَةٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ لَمْ يَأْسُوا لِوَعْدِ اللَّهِ فَذِلُّوا بِهِمْ لَا يُخَفِّفُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (سورة النحل، الآية 106)) ((اعلم أنّ ألف الاستفهام أمارتها يغنى علامتها (أم) نحو قول الله عز وجل ﴿ وَكَيْفَ نَقُولُ لِمَنْ آمَنَ مِنْكُمْ إِذْ أَخَذَ مِنَ النِّفَالِ الْوَعْدَ أَنْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْتَضُوا الْحَرْمَ أَلْفَافًا أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَوْمَةٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ لَمْ يَأْسُوا لِوَعْدِ اللَّهِ فَذِلُّوا بِهِمْ لَا يُخَفِّفُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (سورة النحل، الآية 106))

أحسب، فإنّها ليست بمعنى (قد) تماماً بل هي لا تزال استفهامية فلا يصح أن نبدلها بـ (قد) وأن نبدل (قد) بها، فلا يصح أن تقول مثلاً في قوله تعالى: **چ آ ب ب ب پ چ المجدلة 1**، هل سمع الله قول التي تجادلك، ولا في **چ ژ و و و چ يوسف 101**، (رب هل آتيتني من الملك)، ولكنها قد تخرج إلى معنى قريب من الإخبار)) (السامرائي، 2000، 4 / 246)، ثم قال : ((فالفرق بين (قد أتى على الإنسان حين من الدهر) و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أن المتكلم في الأولى قرّر هذا الأمر ابتداءً وأخبر به ، وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرّرها المخاطب بنفسه ، فبدل أن يقولها المتكلم ابتداءً، يكون المخاطب مشاركاً في إصدار الحكم، ونحو هذا أن تقول: لمخاطبك (هل أكرمتك يا فلان؟ هل أعطيتك ما وعدتك؟) وأنت كنت فعلت ذلك له، فيقول: نعم قد أكرمتني وأعطيتني، فبدل أن تقول ذلك بصورة الخبر تقولها مستقهما لتسمع الجواب منه، فيكون أبلغ في التقرير)) (السامرائي، 2000، 4 / 246).

وتجدر الإشارة الى ان هذا التركيب لا يُنظر اليه شاذاً ولا من باب الضرورة الشعرية، وانما ينظر اليه على انه استعمال لغوي مسموع عبر عن حوار يحتوي على التساؤل والاحتجاج، فالشاهد فيه استفهام مزدوج وتكرار في أداة الاستفهام (هل)، ولم تكن على سبيل التوكيد اللفظي وانما كانت على سبيل ترسيخ اللوم الصادر عن المخاطب من جهة، واللوم الصادر من الآخرين من جهة أخرى، ولم تأت (هل) لطلب الجواب فقط وإنما لغرض آخر يفهم من داخل الخطاب، كأن يكون أسلوباً جديداً في إدارة الحوار.

خلص هذا البحث إلى أنّ الكلام المسموع عن ثقات العرب يمثل أسساً منهجياً مهماً في بناء الحكم النحوي الخاص بالحروف المختصة وغير المختصة، فقد اعتمد على استعمال العرب الموثوق كمعيارٍ حاكمٍ في تقرير الحكم وتحديدِه فالشواهد أظهرت كثيراً من الظواهر الحرفية التي لا يمكن تفسيرها في ضوء القياس المجرد وحده، ولكنها مفهومة من خلال ما ثبت عن العرب سماعاً ورواية. فقد يحتفظ الحرف بالأثر الدلالي مع تغيير صورته التركيبية، وهذا دليل على أنّ السماع هو المرجع الأساس في تقرير بقاء العمل أو عدمه في ضبط حدود التوسّع النحوي.

أمّا في الحروف غير المختصة، فقد أظهرت الشواهد أبعاداً تداولية في استعمال اللغة، تتمثل في مراعاة حالة المتكلم وسير الأداء الكلامي، كالاستدراك بعد الشروع، أو التذكّر الذي يقتضي تغيير الصيغة، أو الوصل الصوتي الذي يمنع القطع، كل ذلك يكشف عناية النحويين بوصف اللغة في حال تحققها الفعلي، لا في صورتها المجردة، وتبين أنّ الصيغ المعتمدة في التوثيق عند النحويين في هذا البحث هي (سمعنا، وسمع ممن يوثق به.. الخ)، إذ أسهم السماع في تحديد نطاق القاعدة ومنع التعميم غير المؤيد بالاستعمال. وعليه، يؤكد هذا البحث أنّ الأحكام النحوية في باب الحروف تقوم على توازن دقيق بين المسموع والمقيس، وأنّ الاستعمال الموثوق به ظلّ موجّهاً أساسياً للفكر النحوي حتى القرن الرابع للهجرة.

وبذلك تعدّ الحروف ركيزة مهمة من ركائز الهيكل الدلالي شأنها شأن الأسماء والأفعال، فهي التي تحدد العلاقة بين الأسماء والحروف على الرغم من صغرها في عناصر الجملة إلا أنّها تحمل تأثيراً كبيراً في معنى الجملة. وأنّ الأحكام النحوية المتعلقة بالحروف تحتاج إلى تقييد بالسماع وذلك لضمان دقة التراكيب وهذا ما ركز عليه سيوييه، إذ أن السماع لم يكن تقييداً للعقل بل هو

توجيه للمعرفة، فوظيفة الحرف يصعب استنتاجها بالمقاييس النظرية وحدها، وإنَّ السماع بالحروف يؤكد أهمية التوازن بين المسموع والعقل التقعيدي في أدق التفاصيل الخاصة بالبنية.

التوصيات

1- العمل على دراسة المسموع في جوانب اللغة الأخرى. مثل الصوتية والصرفية والبلاغية والدلالية.

2- العمل على تعزيز البحث في المسموع في فروع النحو نفسها، مثل المسموع في الجمل المركبة والمعاني البلاغية والاسناد وغيرها.

3- إعادة النظر في قراءة الكتب النحوية قراءة منهجية في سبيل التركيز على صيغ النقل (المسموعة) ودلالاتها المعرفية، نحو (نقل، روى، قال فلان.... الخ)

4- الفصل المنهجي بين ما يجوز القياس عليه و ما ثبت (سمعا) في الدراسات المعاصرة.

المصادر

القران الكريم

1. ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح. (د.ت). *الخصائص* (تحقيق محمد علي النجار، ط4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري. (1949). *المعاني الكبير في أبيات المعاني* (تحقيق سالم الكرنكوي وعبد الرحمن اليماني، ط1). حيدر آباد: مطبعة دار المعارف العثمانية.
3. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين. (د.ت) *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (تحقيق عبد الغني الدقر). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
4. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء. (1990). *معاني القرآن* (تحقيق هدى محمود قراة، ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
5. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور. (1991). *معاني القراءات*. الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
6. امرؤ القيس بن حجر الكندي. (2004). *ديوان امرئ القيس* (تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، ط2). بيروت: دار المعرفة.
7. الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر. (1971). *إيضاح الوقف والابتداء* (تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
8. أيوب، أحمد بن سليمان، وآخرون. (2015). *موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام* (إشراف سليمان الدريع، ط1). عمان: دار إيلاف الدولية.

9. جرير بن عطية. (د.ت). *ديوان جرير* (شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط3). القاهرة: دار المعارف.
10. الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن. (1976). *النكت في إعجاز القرآن* (تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط3). القاهرة: دار المعارف.
11. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم. (1985). *اللامات* (تحقيق مازن المبارك، ط2). دمشق: دار الفكر.
12. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (تحقيق علي بو ملح، ط1). بيروت: مكتبة الهلال..
13. السامرائي، فاضل صالح. (2000). *معاني النحو* (ط1). الأردن: دار الفكر.
14. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر. (1988). *الكتاب* (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
15. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق عبد الحميد هنداوي). القاهرة: المكتبة التوفيقية.
16. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. (1995). *الجميل في النحو* (تحقيق فخر الدين قباوة، ط4). بيروت: دار الكتب العلمية.
17. القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. (1992). *الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع* (ط4). الرياض: مكتبة السوادي.
18. القيسي، نوري حمودي. (د.ت). *ديوان زيد الخيل الطائي*. النجف: مطبعة النعمان.
19. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس. (د.ت). *المقتضب* (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة). بيروت: عالم الكتب.



20. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري. (2008).

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط1). القاهرة:

دار السلام.



References

1. Ibn Jinni, 'Uthmān ibn Jinni, Abū al-Faṭḥ. (n.d.). *Al-Khaṣā'is* (4th ed.; edited by Muḥammad 'Alī al-Najjār). Cairo: Egyptian General Book Authority.
2. Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim al-Dīnawarī. (1949). *Al-Ma'ānī al-kabīr fī abyāt al-ma'ānī* (1st ed.; edited by Sālim al-Karnakāwī & 'Abd al-Raḥmān al-Yamānī). Hyderabad: Dār al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah Press.
3. Ibn Hishām, 'Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn 'Abd Allāh ibn Yūsuf, Abū Muḥammad, Jamāl al-Dīn. (n.d.). *Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma'rifat kalām al-'Arab* (edited by 'Abd al-Ghanī al-Daqr). Syria: United Distribution Company.
4. Al-Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan Sa'īd ibn Mas'adah al-Majāshi'ī. (1990). *Ma'ānī al-Qur'ān* (1st ed.; edited by Hudā Maḥmūd Qarā'ah). Cairo: Maktabat al-Khānjī.
5. Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Azharī al-Harawī, Abū Maṣṣūr. (1991). *Ma'ānī al-qirā'āt*. Riyadh: Research Center, College of Arts, King Saud University.
6. Imru' al-Qays ibn Ḥujr al-Kindī. (2004). *Dīwān Imru' al-Qays* (2nd ed.; edited by 'Abd al-Raḥmān al-Maṣṭāwī). Beirut: Dār al-Ma'ārif.
7. Al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Muḥammad ibn Bashār, Abū Bakr. (1971). *Īdāḥ al-waqf wa al-ibtidā'* (edited by Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Raḥmān Ramaḍān). Damascus: Publications of the Arabic Language Academy.



8. Ayyūb, Aḥmad ibn Sulaymān, et al. (2015). *Encyclopedia of the merits of Islam and refutation of the slanders of the ignoble* (1st ed.; supervised by Sulaymān al-Durayʿ). Amman: Dār ʿĪlāf International.
9. Jarīr ibn ʿAṭiyyah. (n.d.). *Dīwān Jarīr* (3rd ed.; commentary by Muḥammad ibn Ḥabīb; edited by Nuʿmān Muḥammad Amīn Ṭāhā). Cairo: Dār al-Maʿārif.
10. Al-Rummānī, ʿAlī ibn ʿĪsā ibn ʿAlī ibn ʿAbd Allāh, Abū al-Ḥasan. (1976). *Al-nukat fī iʿjāz al-Qurʿān* (3rd ed.; edited by Muḥammad Khalaf Allāh & Muḥammad Zaghlūl Salām). Cairo: Dār al-Maʿārif.
11. Al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Ishāq al-Baghdādī al-Nahāwandī, Abū al-Qāsim. (1985). *Al-lāmāt* (2nd ed.; edited by Māzin al-Mubārak). Damascus: Dār al-Fikr.
12. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, Jār Allāh. (1993). *Al-mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* (1st ed.; edited by ʿAlī Bū Malḥam). Beirut: Maktabat al-Hilāl.
13. Al-Sāmarrāʿī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). *Maʿānī al-naḥw* (1st ed.). Jordan: Dār al-Fikr.
14. Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī, Abū Bishr. (1988). *Al-kitāb* (3rd ed.; edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Cairo: Maktabat al-Khānjī.
15. Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (n.d.). *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* (edited by ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī). Cairo: Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah.
16. Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr ibn Tamīm. (1995). *Al-jumal fī al-naḥw* (4th ed.; edited by Fakhr al-Dīn Qabāwah). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.



17. Al-Qāḍī, ‘Abd al-Fattāḥ ibn ‘Abd al-Ghanī ibn Muḥammad. (1992). *Al-wāfī fī sharḥ al-shāṭibiyyah fī al-qirā’āt al-sab‘* (4th ed.). Riyadh: Maktabat al-Sawādī.
18. Al-Qaysī, Nūrī Ḥamūdī. (n.d.). *Dīwān Zayd al-Khayl al-Ṭā’ī*. Najaf: Al-Nu‘mān Press.
19. Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd ibn ‘Abd al-Akbar al-Thamālī al-Azdī, Abū al-‘Abbās. (n.d.). *Al-muqtaḍab* (edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Azīmah). Beirut: ‘Ālam al-Kutub.
20. Nāzīr al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī then al-Miṣrī. (2008–). *Tamhīd al-qawā’id bi-sharḥ Tashīl al-fawā’id* (1st ed.; study and critical edition by ‘Alī Muḥammad Fākher et al.). Cairo: Dār al-Salām.